

هيكلة القوات المسلحة صداع سياسي يورق السلطة الانتقالية بالسودان

قال الباحث السياسي السوداني، عصام دكين، لـ "العرب" إن القوات المسلحة السودانية ليست لديها موانع كبيرة في دخول الحركات المسلحة ضمن الترتيبات الأمنية المتفق عليها بين جميع القوى السياسية والأمنية في البلاد. وأضاف "عليها فقط إعادة تأهيل العناصر التابعة لها، والقيام بالمزيد من العمل على مستوى انضباط قواتها، على أن تكون هناك لجان تقرر من يصلحون للدمج في القوات الشرطية والعسكرية ومن يجب تسريحهم". وأشار دكين إلى أن عملية تفكيك القوات المسلحة من دون التوصل إلى سلام شامل في السودان، تتشارك فيه جميع الحركات أو ضمان استقرار مكوناته على الأرض، قد تكون مقدمة لفوضى عارمة، في ظل التجاذبات السياسية الحاصلة.

مخاوف جديدة من توسع نطاق الاستقطاب بين الجيش وبعض الحركات المسلحة وقوى في تحالف إعلان الحرية والتغيير

ولم تقنع إجراءات إعادة هيكلة بعض القوى الأمنية، وحل جهاز الأمن القومي السوداني، وتسريح عدد كبير من قيادات المحاربين العامة، الكثير من القوى السياسية المدنية في الداخل. كما أنها لم تجد أصداء إيجابية لدى قوى إقليمية ودولية مؤثرة، وهو ما يرى فيه عبد الفتاح البرهان محاولة أخرى لابتنزاز، لأن تصعيد تلك التبرة في الوقت الحالي قبل التوصل إلى اتفاق سلام يخدم أطرافاً تسعى لإفشال المرحلة الانتقالية.

وذهب استاذ العلوم السياسية بجامعة بحري بالخرطوم، أبو القاسم إبراهيم آدم، إلى التأكيد أن رسالة البرهان تتجاوز الفصائل المسلحة، وتتضمن الأطراف السياسية الداعمة لحكومة حمدوك، بعد تصريحات متواترة من شخصيات فاعلة في تحالف قوى الحرية والتغيير تحدثت عن تخوفات من عودة العسكريين إلى السلطة، وطالبت بسرعة إعادة هيكلة قوات الجيش.

وأوضح لـ "العرب" أن البرهان يعي خطورة التحرك في هذا الاتجاه حالياً، لأن قوات الدعم السريع مثلاً تشكل نسبة كبيرة من إجمالي القوات المسلحة، ومن الصعب إدخال تعديلات جوهرية من دون التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع الجبهة الثورية.

وتقف الخرطوم حائرة الآن، بين فتح ملف إعادة هيكلة القوات المسلحة وتحمل تداعياته، وبين ترحيله إلى حين تحقيق المزيد من الاستقرار، والتوصل إلى سلام شامل. ويخشى البعض من المراقبين أن يتسع نطاق الاستقطاب بين الجيش وبعض الحركات المسلحة وقوى في الحرية والتغيير، حول ملف الهيكلة، ويجر البلاد إلى مربع يفتح الكثير من القضايا الحرجة.

الخرطوم - تصاعدت الضغوط على السلطة الانتقالية السودانية مؤخرًا، وعاد الحديث عن ضرورة هيكلة القوات المسلحة والتعجيل بعملية تفكيكها من العناصر المالية للنظام السابق، بما يتماشى مع الخطوات التي اتخذت على صعيد تفويضها سياسياً، لطمأنة الشارع السوداني والحفاظ على مكتسبات ثورته. وفتحت بعض قيادات الحركات المسلحة المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية، والتي خاضت مفاوضات ماراتونية مع وفد السلطة الانتقالية في جوبا أخيراً، ملف العناصر المسلحة، وحضت على انخراطها في الجيش السوداني، ما اعتبره الشق العسكري في مجلس السيادة استباقاً لما تتمخض عنه نتائج الجولة المقبلة من المفاوضات المتوقعة 14 فبراير المقبل.

وأكد رئيس مجلس السيادة، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، التزام القوات المسلحة السودانية بحماية التغيير، والبقاء على عهدتها في الوفاء دون الاستجابة لما أسماه بـ "محاولات الابتزاز والاستقطاب السياسي". وشدد خلال لقاء عقده الأحد، مع الضباط وضباط الصف والجنود بمنظمة الخرطوم بحري العسكرية، على أن المرحلة الدقيقة التي يمر بها السودان، "تتطلب المزيد من التكاتف، وتضافر الجهود واضطلاع القوات المسلحة بمهامها وواجباتها كاملة".

وبعد تصريحات البرهان موجهة مباشرة إلى بعض قادة الحركات التي تحدثوا في المفاوضات المغلقة التي جرت في جوبا عن رغبتهم في حل جميع الأجهزة الشرطية والأمنية والعسكرية وإعادة بنائها بضم القوات التابعة لهم وأبناء الأقاليم فيها، وهي مطالب يعتبرها قادة عسكريون غير موضوعية، ويصعب تطبيقها في الوقت الحالي.

وظلت مسألة إعادة هيكلة القوات المسلحة، أحد المنغصات، التي لم يتم فتحها في نطاق واسع، خوفاً من انعكاساتها السلبية على اللحمة الظاهرة بين أعضاء مجلس السيادة، العسكريين والمدنيين، وبين الحكومة التي يقودها عبدالله حمدوك.

والمحت قيادات في قوى الحرية والتغيير إلى أهمية التعجيل بتصفيته الملف، خوفاً من حدوث انقلاب عسكري مضاد تقوم به عناصر محسوبة على النظام السابق، وإيجاد صيغة مناسبة للتعامل مع الورقة المنسية الخاصة بوضع الفروع المسلحة التابعة للجيش والشرطة، وهي من رواسب نظام البشير، خشية أن تتحرك في الشارع لتغذية العنف، أو القيام بتصرفات من شأنها التأثير على الهدوء الحالي.

وأصدر الرئيس المعزول عمر البشير، عدة مراسيم بقوانين لتشكيل جهات مسلحة ذات صيغة رسمية، غالبيتها تدور في فلك الدفاع عن نظامه بعزل عن القيادة المركزية، وتم استخدامها كآثار أمنية، ومارست أدواراً مركبة في الخرطوم وأقاليم أخرى، خاصة دارفور، وأبرزها قوات الدعم السريع، والشرطة الشعبية، وقوات الدفاع الشعبي، والأمن الشعبي.

الحريري يعتذر عن عدم تشكيل الحكومة عشية الاستشارات النيابية

رئيس الحكومة المستقيل يحشر حزب الله وحلفاءه في الزاوية



الحريري يواجه الانقلاب بانقلاب

القضية، المذكرا بأن الرئيس نجيب ميقاتي نال أصواتاً قليلة من النواب عانقاً ميثاقياً.

وتقل عن نبيه بري، الأربعاء، قوله إن "على الجميع الإقلاع عن سياسة الهويرة والمكابرة والعمل بمسؤولية وطنية على نزع كل عوامل التعتيل وعدم التقليل من خطورة الوضع في البلاد".

الطائفة السننية اختارت الحريري دون غيره، وخلصت بعض المصادر إلى أن الاستشارات النيابية قد تؤجل من جديد على الرغم من طلب الحريري عدم تأجيلها وتأكيد أنه سيشترك فيها وكتلته الخميس.

واعتبرت أوساط برلمانية أن خطوة الحريري وضعت حداً للجدل الذي دار في الساعات الأخيرة حول ضغوط داخلية وخارجية لاستبعاده عن موقعه، إلا أنها في نفس الوقت تنقل الكرة إلى ملعب الثنائية الشيعية، لاسيما حزب الله في تقرير الخيارات المقبلة.

ويشهد لبنان أزمة اقتصادية خانقة، تهدد بإفلاسه على وقع حراك شعبي مستمر منذ أكتوبر الماضي، يطالب بإنهاء احتكار الطبقة السياسية الحالية للسلطة وتشكيل حكومة تكنوقراط تتولى عملية إنقاذية للبلاد.

وخلال الفترة الماضية كان الحريري يفاوض بقية القوى السياسية من موقع القوى القادر على لعب دوره كحاجز حتمية للجميع، بيد أن الوضع خلال الأيام الأخيرة تغير. وكشف اللقاء المطول الذي جمعه، الثلاثاء، مع رئيس مجلس النواب نبيه بري عن تصدع أوراق الحريري عشية موعد الاستشارات المفترض أن تجري اليوم الخميس.

وقالت مصادر إن الحريري لم تكن أمامه خيارات كثيرة في ظل غياب الغطاء المسيحي، رغم أن كلا من حركة أمل وحزب الله متمسكان به رئيساً للحكومة المقبلة، وأن بري في لقائه مع الحريري الأخير قد تناول مسألة الميثاقية، معتبراً أنه لا مشكلة في هذه

الأزمة في لبنان عادت مجدداً إلى المربع الأول بعد قرار رئيس تيار المستقبل سعد الحريري عدم الترشح لرئاسة الحكومة، ويقول محللون إن القرار ستكون له ارتدادات كبيرة على الساحة اللبنانية ومن شأنه أن يضيق دائرة الخيارات لحزب الله وحلفائه.

بيروت - أعلن رئيس الحكومة اللبنانية المستقيل سعد الحريري، الأربعاء، اعتذاره عن تشكيل حكومة جديدة، متمسكاً بإجراء الاستشارات النيابية في موعدها الخميس، في خطوة يربطها البعض بالانقلاب الذي طرأ على المشهد السياسي في الأيام الأخيرة والذي أضعف موقف الحريري بشكل واضح.

وقال الحريري في تغريدات على موقعه على تويتر "منذ أن تقدمت باستقالتي قبل خمسين يوماً تلبية لصرخة اللبنانيين واللبنانيات سعيت جاهداً للوصول إلى تحقيق مطلبهم بحكومة اختصاصيين رأيت أنها الوحيدة القادرة على معالجة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي يواجهها بلدي".

وأضاف "لما تبين لي عبر المواقف التي ظهرت في الأيام القليلة الماضية من مسألة تسميتي أنها مواقف غير قابلة للتبديل، فإنني أعلن أنني لن أكون مرشحاً لتشكيل الحكومة المقبلة، وأنتي متوجه غداً (الخميس) للمشاركة في الاستشارات النيابية على هذا الأساس، مع إصراري على عدم تأجيلها بأي ذريعة كانت".

وأعاد رئيس تيار المستقبل من خلال إصراره على عدم تأجيل الاستشارات النيابية مجدداً، الكرة إلى ملعب باقي القوى، محملاً ضمناً في تغريداته كلاً من التيار الوطني الحر وحزب الله وحركة أمل مسؤولية الانسداد الحاصل على خلفية تشييتهم بحكومة سياسية مطعنة باختصاصيين.

ويرى محللون أن خطوة الحريري أربكت الطبقة السياسية في لبنان برمتها خصوصاً وأن بعض الدوائر كانت تحدثت عن اتفاقات جرت معه في هذا الصدد.

ولفت المحللون إلى أن تأجيل قرار كتلة المستقبل النيابية حول من ستسمى لتشكيل الحكومة المقبلة إلى صباح اليوم الخميس من شأنه أن يضع باقي الكتل النيابية في موقف صعب، خصوصاً إذا كان قرار الحريري قد تم دون أي انقشاق على اسم بديل يوافق عليه لرئاسة الحكومة.

وامتناع كتلة المستقبل عن تسمية أحد من شأنه سحب الميثاقية عن أي اسم بديل، خصوصاً أن المعلومات التي تسربت عن دار الفتوى على لسان المرشح السابق لوضع رئاسة الحكومة سمير الخطيب، كانت أشارت إلى أن

الاستشارات النيابية قد تؤجل من جديد على الرغم من طلب الحريري عدم تأجيلها وتأكيد مشاركتها فيها وكتلته

وتأتي هذه التطورات المتسارعة قبل ساعات من زيارة نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية ديفيد هيل إلى لبنان. وقالت أوساط قريبة من السفارة الأميركية في لبنان إن زيارة هيل لا تستهدف التأثير على المداولات الداخلية اللبنانية المتعلقة بالآزمة الحكومية الراهنة. وأضافت هذه الأوساط أن الدبلوماسية الأميركية الريع الذي من المقرر وصوله إلى بيروت مساء الخميس، سيلتقي مع كافة المسؤولين اللبنانيين، وفي مقدمتهم الرؤساء عون وبيري والحريري، إضافة إلى قائد الجيش العماد جوزيف عون، ومسؤولين لبنانيين آخرين، وأن لا صحة لكل التحليلات التي نشرتها الصحافة

حماس ورقة تستغلها أنقرة لتحصيل مكاسب استراتيجية من إسرائيل

ولفت المحللون إلى ابتزاز تركيا لإسرائيل عبر الاتفاقية التي وقعتها مع حكومة الوفاق الليبية والتي تضم في شق منها ترسيماً للحدود البحرية شرق البحر المتوسط، حيث صرح الرئيس رجب طيب أردوغان بعد أيام من توقيع الاتفاقية بأنه سيمنع تل أبيب من تبرير خط أنبوب غاز إلى الاتحاد الأوروبي عبر إيطاليا، في وقت بحث برسانل عبر القنوات الخلفية يحض فيها تل أبيب على تحويل وجهة الأنبوب ليمر عبر الأراضي التركية.

وتندرج في ذات اللعبة عملية استغلال تركيا لحركة حماس، حيث أنها تريد أن تبقى الحركة رهينة لحساباتها السياسية والاستراتيجية، وفي هذا السياق يندرج حرصها على احتضان قيادات أمنية لحماس، واستقبالها مؤخراً لرئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية. ونفى مصدر دبلوماسي تركي لصحيفة "تليغراف" أن تكون حماس تخطط لشن هجمات من تركيا.

حزب العدالة والتنمية في العام 2002. ويقول محللون إنه من الطبيعي أن تشهد علاقات تركيا مع إسرائيل اهتزازات مع تنامي نفوذ تركيا وسعيها الدؤوب نحو



أجنات عابرة للقضية

واسعة من العراق وسوريا، حيث استغلت وجوده لنهب نط وغاز كلاً البلدين. ووفق هؤلاء، برعت أنقرة في السنوات الأخيرة في توظيف علاقاتها مع الحركات والمنظمات الإسلامية والمتطرفة على اختلاف توجهاتها في تنفيذ أجدانها، تحت عناوين مختلفة، ففي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية تحاول أنقرة التسويق إلى أنها من تنصدر جبهة المدافعين عنها، ولكن واقع العلاقات الاقتصادية والعسكرية الوثيقة مع الجانب الإسرائيلي، يكشف عكس ذلك. وتعود العلاقات التركية الإسرائيلية إلى عام 1949، حيث أن تركيا هي ثاني دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل بعد إيران، وقد سجلت العلاقة بين الجانبين تطوراً مطرداً منذ السبعينات وتحديداً حينما اجتاحت أنقرة قبرص، ما أدى إلى تصدع علاقتها مع الغرب لتجد في تل أبيب ملائها والداعم الرئيس لها خاصة على مستوى التسليح، واستمرت العلاقة بينهما على ذات النسق حتى مع قدوم

الأمم "بشير خصومة بين البلدين، رغم أنهما يحتفظان بعلاقات دبلوماسية". ويقول دبلوماسيون غربيون "من الواضح أن تركيا تتخذ من حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة منذ العام 2007، أداة للضغط على الحكومة الإسرائيلية لتحصيل مكاسب سياسية واقتصادية، وهي لعبة لطالما وظفها نظام حزب العدالة والتنمية في علاقته مع القوى الإقليمية والدولية المقابلة". ويستدل الدبلوماسيون بعلاقة أنقرة مع تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، فتركيا لم تتوان يوماً عن التظاهر بنديها لفكر التنظيم الجهادي، وعن دور مزعوم لها في محاربته، في المقابل فإنها كانت إحدى أبرز القوى التي ارتبطت مخبراتها به، فهي من سهلت مرور المئات من مجنديه إلى سوريا عبر أراضيها لتقوم في ما بعد بالتدخل تحت راية مكافحته، وهو ما حصل في ريف حلب 2015، فضلاً عن أنه كانت لأنقرة ارتباطات اقتصادية وثيقة مع التنظيم خلال احتلاله أجزاء

إسطنبول - سلطت صحيفة "تليغراف" البريطانية، في تقرير خاص، الضوء على كيفية تحول تركيا إلى ملاذ أمن لقيادات في حركة حماس تخطط لشن عمليات أمنية تستهدف إسرائيل، رغم وجود تعهدات تركية سابقة لتل أبيب بوقف مثل هكذا خطط والتصدي لها.

ونكرت الصحيفة على موقعها الإلكتروني أن محاضر استجواب الشرطة الإسرائيلية لمشتبه بهم تظهر أن كبار نشطاء الحركة يستخدمون أكبر مدينة في تركيا (إسطنبول) لتوجيه العمليات في القدس والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك محاولة اغتيال وقعت في وقت سابق من هذا العام كانت تستهدف رئيس بلدية القدس.

ونقلت "تليغراف" عن مسؤولين إسرائيليين القول إن تركيا كانت وافقت على اتفاق مع إسرائيل، بوساطة أميركية عام 2015، لوقف السماح لحركة حماس بالتخطيط لهجمات من أراضيها، إلا أنها لا تلتزم به، وأشارت الصحيفة إلى أن هذا